

269 مكر

ز. فبور

سنت أنطوان

باريس 11

الجالية المغربية

العدد: 23

فبراير 82

الثلث: 3 ف



367.78.86

12 ديسمبر يوم الصمود والوحدة



كانت المظاهرة التي نظمتها جمعيات دار المهاجر، في 12 ديسمبر، بالمشاركة الفعالة لجمعية المغاربة بفرنسا، عبارة عن تتويج للحملة من أجل تسوية العمال بدون أوراق، وقد شكلت هذه المظاهرة نقطة قوية في الحركة النضالية التي قامت بها جمعيات الهجرة المنضوية ضمن دار المهاجر منذ شهر ماي 1981، من أجل تسوية الأوضاع القانونية للعمال السريين بمختلف فئاتهم، وقد كانت مظاهرة 12 ديسمبر معبرة عن قوة وتضامن المهاجرين، بحيث شارك في المظاهرة أزيد من 7000 عامل مهاجر من

مختلف الجنسيات: مغاربة، تونسيين، جزائريين، أتراك، سينغاليين، الخ، ومن مختلف القطاعات: العمال الصناعيين، الباعة المتجولين، العاملات في المنازل، العمال الزراعيين، الخ،،، ورغم قساوة البرد في ذلك اليوم، فقد توافد جموع المهاجرين منذ الساعة الثانية عشرة زوالا على حي باريس الذي انطلقت منه المظاهرة حوالي الساعة الثانية، وشق المتظاهرون طريقهم نحو ساحة "الباستي"، تتقدمهم لافتة دار الـ المهاجر، والجمعيات المكونة لها،

مغاربة جزائريين تونسيين مصريين، سينغاليين، كلهم كانوا يهتفون بفنفس الشعارات المطالبة بتسوية أوضاع العمال السريين والتخفيف من الشروط التي فرضتها الحكومة، ومن بين الشعارات التي ردها المتظاهرون:

ورقة شغل وورقة اقامة لكل العمال بدون أوراق
المساواة في الحقوق بين الفرنسيين والمهاجرين
التضامن الاممي

وضعيت العمال بدون أوراق

موت اليوم ما يقرب على 6 أشهر وجمعية المغاربة بفرنسا مع دار العمال المهاجرين تخوض نضالا يوميا ودويا من اجل تسوية اوضاع العمال السريين وتمكينهم من ابسط حقوقهم الا وهي حقهم في التجول دون خوف او مضايقة.

واذا كان عمل ج م ف قد حافظ بشكل غير عن استقلال جمعيتنا في كل انشطتها فانها مع ذلك لا بد لها ان توضح ان تعثرات هذه الحملة، وهي شئ واقعي، لم تكن مطلقا ناتجة عنها، وانما كانت فعل ذوى الاغراض المشبوهة كبيادق الودادية لوجاءت نتيجة قرارات الحكومة الفرنسية دون اعتبار كبير للمهاجرين، ودون الخوص في المراجعات الثمالة والدقيقة للمسؤوليات، فان ههنا الاول يجب ان ينكب للجواب على السؤال التالي: هل الحملة التي خاضتها جمعيتنا على اثر القرار الحكومي القاضي بتسوية اوضاع بعض العمال السريين كانت اولا اجابت على اوضاع العمال المهاجرين السريين ام لا، و ثانيا هل وصلت غرضها ام لا.

وجواب جمعيتنا على ذلك واضح جدا على اعتبار انها من الوهلة الاولى اتخذت موقفا نقديا اتجاه قرارات الحكومة وتحديد اتجاه المقاييس والشروط القاسية التي جعلت منها "سيف دمقرير" فوق رقبة المهاجرين. هذا بخصوص الشرط الاول من السؤال. اما الثاني فالبرغم من تصريحات مسؤولو الحكومة الفرنسية حول تمكنهم من تسوية 100000 سري و بالرغم من تطويل بعض الجهات الموالية للحكم فاننا نقول جهرا ان عمالا سريون لا زالوا على حالهم وان هذه الوضعية سوف تعود لتطرح نفسها بحددة في السنوات المقبلة ذلكم استنتاجنا الاول.

واستنتاجنا الثاني هو ان الحكومة الفرنسية في محاولة منها لدراسة وضعية العمال المهاجرين ضمن هدف تخطيط الاقتصاد الفرنسي خاصة القطاعات التقليدية التي لا تتطلب كفاءة وتكويننا خاصا، وفي محاولة منها كذلك لاستتبات اوضاعها ضد اليمين الفرنسي العنصرى جعلت من تسوية اوضاع بعض السريين رهانا سياسيا، وكان الرهان يمكن ان يعقد على راس البشر. فما هي نتائج هذا الرهان اذا كانت نتيجته المؤقتة هي انجاح النسبي فان نتيجته البعيدة المدى تبقى غامضة الافاق لان القاعدة ومنطلقها لا يراجع جذريا وضعية المهاجرين.

فعلا لقد تعاملت الحكومة مع العمال كعمال وليس كبشر. وتعاملت معهم كعمال ذوى شغل مع العلم لازمة الشغل وضخامة البطالة تضربا اطنابها في فرنسا ١٠٠٠ انه

البعد ان ذى اغلته الحكومة. وبعد، ان مساكلا لا زالت قائمة تطرح نفسها بالحاح على جدول اعمال العمال المهاجرين و جمعياتهم المناضلة، وتفرض نفسها على الحكومة الفرنسية. وهذه المشاكل تمس في راس قوائمها الموسميون المتمركزون في جنوب فرنسا وتمس المتجولون بكل اصنافهم وتعني اولئك من العمال اللذين اتوا ما بين 81/10 و 81/21 و كذلك العديد من العمال اللذين لم يستطيعوا بتاثر من الازمة الاقتصادية للتوفر حجج الشغل. هذه مشاكل نعتبرها جوهرية يجب الدفع النضالي بها الى ان تتجاوز العراقيل المستعصية والى ان نفرض على الحكومة الفرنسية حلها بشكل مفيد.

اما بخصوص العمال اللذين سويت اوضاعهم القانونية، فان مشاكل جمعة بدأت تطرح نفسها امام كل واحد منهم، وشك في انها سوف تكون من اعق القضايا التي ستظهر فيها كل الطاقات النضالية من اجل حلها بل انها محور للنضال المستقبلي في المدى القريب لهم، المغربية خاصة والهجرة بصفة عامة. فعلا، فالعامل الذي سويت اوضاعه او الذي دانت اوضاعه عادية و خاصة بعد صعود اليسار للحكومة وعلى اثر اصداره لدورية خاصة بالتجميع العائلي فالانتقال من وضعية عازب الى وضعية متزوج تأخذ فيه عملية التجميع العائلي مكانها الطبيعي. الا ان التجميع العائلي بالاضافة الى المشاكل التي سيطرحها للعمال المهاجرين من حيث المصاعب الادارية، يبطر في ذات الوقت مشكل السكن حيث لم يقع تخيير جدرى في مقاييس السكن، وبهذا الشكل سيشرط التجميع بالسكن. بل اكثر من ذلك، ان الرأسمال الفرنسي اليوم وفي مرحلة الازمة الاقتصادية التي ما زالت تتفاقم يوما بعد يوم، عادت لترشيب اوضاعه طبقا لقانون الغاب، الذي يعطي للاقوى امكانية احتواء الاضعف.

وفي هذا الاطار، الترميمات على مستوى العقار والمزايدات الكراء، وتهديم واعادة بناء المنازل والعمارات، عملية بكاملها تتسع على ظهور الجماهير الفرنسية المسحوقة و جماهير المهاجرين. كل هذا في ظرف تمة فيه تسوية ما يقرب من 100 000 مهاجر ترغب في سكن لائق وتجميع العائلة. وعلى مستوى آخر وبالمقارنة مع تعاقم البطالة بفرنسا واستنتاجا من الارقام التي تدل على ان نسبة العاطلين المهاجرين اقل من الفرنسيين. ولذلك فمشكل الشغل سيطرح

بحددة كبيرة، بل من احدى الشعبارت الاساسية للهجرة في المستقبل.

لذا فان جمعيتنا تقول اليوم بان محاور النضال المستقبلي بعد حملة الاوراق الاخيرة هي الشغل والتجميع العائلي. وسيكون لهذه المحاور دورا هاما في تنشيط الهجرة بفرنسا. ذلكم البعد الذي نريد للتسوية حتى تكون شاملة، الشئ الذي لم تأخذه الحكومة الفرنسية بعين الاعتبار.

فمن المؤكد اليوم ان اهم أنشطة جمعيات الهجرة اليوم سوف تنكب على المشاكل التالية

x متابعة التسوية في جانبها النضالي وفي جانبها العملي (مثلا العمال اللذين سوف تستدعيهم السلطات الفرنسية لمناقشة وضعهم

x النضال من اجل تسهيل شروط التجميع العائلي.

x النضال من اجل توفير شروط سكن لائق لكل العمال المهاجرين.

x النضال من اجل ضمان نفس الحقوق المهنية ونفس التعويضات الخاصة بالبطالة بين

العمال المهاجرين والعمال الفرنسيين.

تعتبر هذه التوجيهات واهتمامات مرحلية خاصة بفرنسا توجهات واهتمامات مرحلية خاصة

بوضعية محددة تمر فيها الهجرة كاملة بفرنسا اليوم، اما عن التوجهات العامة ذات المدى

المدى البعيد، فان من الضروري ان تلعب جعية المغاربة بفرنسا دورا هاما في توضيحها

ودور الصدارة في النضال من اجل فرضها. وشعتر اولا باول ان هناك نقطتين

يجب تتبعهما اليوم كي نستطيع صيانة مكتسبات الجمعية وتقديم نضالها وحتى

تكون في مستوى الجواب الى كل المستجدات x التطور الحاصل في الاقتصاد الفرنسي و

المرتبة العالمية التي سيسبق فيها دور فرنسا وانعكاسات ذلك بل دور الهجرة على

المستوى الاقتصادي الفرنسي وكذا تابعاته على المستوى القانوني والاجتماعي.

سياسة الامة المركزية التي تحاول الحكومة اليسارية ان تثبتها اليوم على صعيد فرنسا

ودور الجمعيات على مستوى البلديات المحلية وبلاضافة الى ضرورة تتبع هاتين النقطتين

الهاتين، فان طرح نقاشات حول اوضاع الهجرة ضمن مراجعة شاملة لسياسة الحكومة الفرنسية يهنا ان تصبح كذلك عاجلا وضروريا.

في هذا الاطار فان مراجعة الاتفاقيات المبرمة بين الرجعية المغربية والحكومة الفرنسية سواء تلك الخاصة بالتعويضات العائلية وحقوق الضمان الاجتماعي او تلك الخاصة بالدخول واقامة العمال المغاربة

فزع أفنيون : مشكل العمال الزراعيون بدون أوراق

حالات مختلفة من العمال الموسميين «عديمي الأوراق»

في الجنوب

منذ بداية الحملة، نهضت ج.م.ف بتنسيق مع دار العمال المهاجرين بأعباء الحملة التي توشك اليوم أن تصل إلى 7 أشهر كاملة، فما هي مختلف الصبقات التي التحقت والتحمت بجمعيتنا الناضلة:

× إذا استثنينا الأسباب والبرتغاليين، فإن فروع الجمعية بأفنيون والجنوب قد استطاعت أن تستقطب مختلف الجنسيات الأخرى (9 جنسات) وتنظم معركتهم بجميع أشكالها.

× يمكن القول بعد 7 أشهر من النضال والعمل الدلاوب والمنهك أن عديمي الأوراق ينقسمون إلى قسمين أساسيين: العمال بدون أوراق والزراعيون الموسميون.

فحالة عديمي الأوراق تتميز في كونهم اتوا إلى فرنسا مرفوقون بعقد شغل، وبعد استغلالهم لمدة قصيرة أصبحوا عمالا سريين أمام صعوبة تجديد عقدهم، يبرزون تحت مختلف أشكال القمع والعنصرية المشينة ومشاكل الشغل والسكن والتجميع العائلي، وما إلى ذلك من أوضاع مزرية.

وعدد هم الذي التحق بجمعيتنا يقارب 4800 عامل، منهم 1000 في منطقة فوكليز (أفنيون) 1300 في كارد و 2500 في بوش دي رون (مارسيل) ومن ميزات هؤلاء العمال أن لهم صعوبات عديدة في الاتيان بحجج مكتوبة تسمح لهم بتسوية أوضاعهم الإدارية. أما المطلب الأساسي الذي قدمته ج.م.ف بشأنهم هو الاعتراف بحقوقهم في التسوية وتسهيل الشروط.

والقسم الثاني وهو الموسميون الزراعيون وميزتهم أنهم أولا يشتغلون عند بعض الفلاحين الفرنسيين ذوي الضيق الكبيرة تحت أبشع أشكال الاستغلال والعنصرية وأقوى الضغوطات، كما أنهم عمال مشتتون على كل أنحاء الجنوب الفرنسي، وليس باستطاعتهم تنظيم أنفسهم وجميع قوتهم لمواجهة الاضطهاد. فعدد هم في منطقة بوش دي رون 1500 وفي فولليز 700 وفي كارد 300، هذا بخصوص أولئك اللذين التحقوا بصفوف ج.م.ف والمركة التي أخذتها على عاتقها. أنهم اناس اتوا ضمن الاتفاقات المبرمة بين السلطات الرجعية في المغرب والحكومات الفرنسية السابقة وغالبا ما نجد هم اشتغلوا لمدة تتراوح ما بين 3 و 4 أشهر في أقصى الأحوال مع ضرورة الرجوع عند انتهاء العقد ليجدوا في بلاد الأصل، أما في حالة البقاء في فرنسا

فتعتبر وضعيتهم غير قانونية وبالتالي يصبحون "عديمي الأوراق".

أما الشروط المحددة فيمكن تلخيصها كما يلي:

× بالنسبة للذين يمكنهم اثبات استغلالهم لمدة 21 شهرا طيلة 5 سنوات، وتقديم عقد شغل سائر المفعول لمدة سنة، تسلم لهم ورقة شغل وورقة إقامة لمدة سنة.

× بالنسبة للذين لا يتوفرون على الشروط المذكورة، فإنهم يدخلون في الصنف المسمى أعلاه.

فالملاحظ أن هؤلاء قلة هم الناس اللذين يتوفرون على هذه الشروط (1%) والذين يمكنهم اثبات الواحد وعشرين شهرا يشكلون ثلث المجموع، أما الآخرون وهم 60% فلا يمكنهم اثبات الشروط بشكل قانوني.

هذا من ناحية الامكانيات في الجواب على متطلبات حملة التسوية، أما الملاحظات التي يمكن أن نذكرها بخصوص الحكومة اتجاه هذه الفئة من العمال، فيمكن سردها كالتالي:

× التزام الحكومة بدورية 76 التي لا تسمح للباطرونات بتسليم عقد شغل لا تفوق 8 أشهر وفي نفس الوقت طلب عقد سلمي المفعول مدته سنة، من أجل التسوية.

× إصدار دورية بعد أربعة أشهر من انطلاق الحملة مما أدى في واقع الأمر إلى السماح للسلطات المحلية بالرد التعسفي والضغط على العمال.

× استبقاء الإدارة الجهوية على حالها، علما بأن هيمنة اليمين في هذه المناطق تكاد تكون مطلقة.

× عدم مواجهة الضغط البوليسي وضغط الباطرونات والفحص الطبي في البلد، مما أدى بعدد من العمال إلى العودة للبلاد دون حقوقهم، بعد سنوات طوال من الغربة وأما إلى نهج التزوير من أجل التسوية.

أمام هذه السياسة التي لا تختلف عن سابقتها من حكومات اليمين، وأمام استفحال وضع العمال المهاجرين الموسميين بالمنطقة فإن ج.م.ف بكل فروعها والاتحاد التونسي بتنسيق مع دار العمال المهاجرين قد أخذوا على عاتقهم شن حملات من التحرك النضالي الذي استطاع بفضل العمال هناك بالجنوب، تحقيق بعض المطالب.

على ضوء هذه التحركات استطاع الموسميون أن يفرضوا لقاءين مع فرانسوا أوتان وزير الهجرة ومع وزارة التضامن الوطني، وأن يحرزوا على المطالب التالي:

× تطبيق دورية الموسميين.

× تمديد صلاحية مكاتب الاستقبال، في المرة الأولى إلى حدود 31 يناير 82 وفي المرة

الثانية إلى 26 فبراير 82.

× تقليص مدة العقد المفروض من سنة إلى أربعة أشهر.

إلى أن هذه التنازلات لا تلغي الأوضاع المزرية والصعوبات الكبيرة التي تمنع العمال من تسوية أوضاعهم. لهذا كله ما ن دار العمال المهاجرين وكذا ج.م.ف واتحاد العمال المهاجرين التونسيين جهويا و

ج.م.ف محليا في أفنيون قد أخذوا على عاتقهم شن حملة نضالية جديدة من أجل الحصول على مطالبهم المشروعة. وهذه هي المطالب السبع:

× بطاقة إقامة وبطاقة شغل لكل عديمي الأوراق.

× حق الشغل والسكن والتجميع العائلي لكل.

× تسوية كل عديمي الأوراق والباعثة المتجولين ضد كل أشكال الطرد.

× إيقاف قانون الموسميون.

× فرنسيين ومهاجرين مساواة في الحقوق.

و تشمل الحملة النضالية الأخيرة في إضراب عن الطعام لا محدود، دخله يوم الثلاثاء 120 موسمي في أفنيون ومن الجدير

بالذكر أن هذا الإضراب، إذا كان يطرح وضعية العمال بأفنيون، فإنه يطرح من جديد وبشكل قوى قضية الهجرة في فرنسا برمتها.

أنه فعلا نضال يقضح العلاقات الاستغلالية الامبريالية التي تقيمها فرنسا مع بلدان الأصل وبموافقة الرجعيين المحلية.

أنه نضال يقضي من جديد مشاكل ستواجهها الهجرة عاجلا أم آجلا (السكن، التجميع العائلي...).

وأنه لنضال حتى النصر وتحياتنا النضالية لرفاقنا بالجنوب.



A Avignon

**MANIFESTATION
DE TRAVAILLEURS ÉTRANGERS
À L'OCCASION DE LA VENUE
DE M. AUTAIN**

(De notre correspondant.)

Avignon. — Une manifestation regroupant une centaine de travailleurs immigrés s'est déroulée, lundi après-midi 7 décembre, devant la préfecture du Vaucluse à Avignon, tandis que M. Autain, secrétaire d'Etat auprès du ministre de la Solidarité nationale, chargé des immigrés, donnait une conférence de presse. Les manifestants, dont beaucoup faisaient partie de l'Association des Marocains en France, étaient venus des Bouches-du-Rhône, du Gard, du Var et du Vaucluse, et voulaient exprimer leur refus des critères, qu'ils jugent sévères, de régularisation des situations de travailleurs sans papiers. Selon cinq des responsables des Marocains en France, les dispositions actuelles devraient permettre de régulariser seulement 10% des situations de travailleurs immigrés.

M. Autain a visité une exploitation agricole dans la région de Cavaillon, rencontré des représentants des syndicats et d'organismes professionnels agricoles et leur a promis « une grande concertation sur le problème des saisonniers de façon à apporter des solutions durables aux exploitants agricoles ».

Parmi les mesures prises en faveur des immigrés, figure la création, en Algérie, de dix centres de formation destinés à recevoir les Algériens travaillant en France, désirant rentrer chez eux. « Il n'y aura pas de chasse aux immigrés », a déclaré, mais ceux dont la situation n'a pas été régularisée devront d'une autorisation d'attente de séjour avant de quitter leur pays. — J. L.

Pour être régularisés, ils ont fait la grève de la faim à Noël

Parvellaure
27/12/81

A l'appel de l'Association des Marocains en France et de l'Union des travailleurs tunisiens immigrés, de nombreux Maghrébins s'étaient rassemblés mardi devant la

Les responsables des deux associations organisatrices de cette manifestation devaient indiquer à la presse de nombreux travailleurs immigrés risquent d'être révoqués par la circulaire du 1er janvier 1981. Les immigrés doivent produire des papiers de travail pour au moins 21 mois et portant sur la période comprise entre le 1er janvier 1979 et le 31 décembre 1981. Ils doivent également faire valoir un travail pour l'an-

insi que nous le relations, environ 200 travailleurs immigrés sans papiers ont occupé la chapelle Ste-Croix ils ont effectué une grève de la faim de 24 heures, la veille et le jour de Noël.

Onus notamment à l'appel de l'Association des Marocains en France (et non pas nous l'avons écrit par erreur de l'Amicale des Marocains en France). Ces travailleurs saisonniers pour la plupart ne remplissent pas les conditions requises pour être régularisés.

Il faut, en effet, qu'ils soient en mesure de prouver qu'ils ont travaillé au moins

21 mois entre la période du 1er janvier 1979 au 31 décembre 1981.

Pour la quasi totalité de ces ouvriers, cela est impossible car ils n'ont ni justificatif, ni feuille de paye ou contrat.

Or, pour la plupart, ils sont en France depuis 1974 et 1975. Aussi, demandent-ils avec leurs organisations une régularisation des clandestins sans condition.

On se souvient que lors de sa visite dans le Vaucluse, M. François Autain, secrétaire d'Etat aux travailleurs immigrés, avait affirmé que le délai du 31 décembre ne se

Tunisiens et Marocains *Midi Libre*
devant la préfecture de Nîmes *30/12/81*

De nombreux Marocains et Tunisiens se sont rendus devant la préfecture du Gard, à Nîmes, mardi après-midi. Ils devaient et ont du rester jusqu'à un fonctionnaire du préfectorat, les problèmes des saisonniers : avoir une situation régularisée, même s'ils n'atteignent pas les 21 mois de résidence professionnelle en France.

de présence dans une entreprise se heurtent souvent à une fin de non-recevoir.

Les Marocains et Tunisiens ont également abordé leur problème de logement. Signalements que parmi les manifestants se trouvaient les représentants de l'Association des Marocains en France (groupe de Nîmes), de l'Union des Travailleurs Tunisiens et de la

AVIGNON

Vaucluse Nation

Nouvelle manifestation de travailleurs immigrés

23/12/81

Avignon. — A l'appel de l'Association des Marocains en France, une cinquantaine de travailleurs immigrés sans papiers ont manifesté hier après-midi à Avignon.

Ils se sont rendus à la mairie où ils ont été reçus par le sénateur-maire, M. Henri Duffaut avant de se rendre à la préfecture où une délégation devait également être reçue.

ouvelle fois pour les travailleurs immigrés sans papiers une régularisation « immédiate et globale » de la situation de ceux qui se trouvent encore en situation irrégulière.

Immigrés

le monde
25/12/81

Cent quarante travailleurs maghrébins ont occupé, jeudi 24 et vendredi 25 décembre, une chapelle en Avignon, pour réclamer la régularisation de leur situation administrative. Soutenue par la Maison des travailleurs immigrés (M.T.I.), cette « action d'avertissement à l'adresse des pouvoirs publics » a été menée, parce que ces ouvriers saisonniers ne peuvent satisfaire aux critères exigés pour leur régularisation, bien que certains d'entre eux résident en France depuis 1974.

peutives et autre expulsions.

Il demeure que le problème reste entier dans le Vaucluse. Au cours de cette grève d'avertissement, quatre ouvriers ont dû être transportés à l'hôpital, victimes de malaises. Et ils ont la ferme intention de recommencer pour une plus longue période, si justice ne leur est pas rendue.

Notre photo : Les immigrés sans papiers dans la Chapelle Ste-Croix.

Immigrés sans papier occupent une chapelle durant 24 heures

durant 24 heures (jusqu'à hier vendredi) dans la chapelle Ste-Croix, rue des Teinturiers, à Avignon, 20 travailleurs immigrés d'origine maghrébine ont ainsi amené les pouvoirs publics à une meilleure connaissance de leur situation.

vingt dix pour cent des immigrés sans papiers, indiqués, sont exclus par les circulaires ministérielles en position à suivre en vue de la régularisation de leur situation.

arvenir à cette régularisation, les travailleurs saisonniers doivent apporter la preuve qu'ils ont déjà travaillé sous contrat durant un an et que leur présence en France est au moins égale à 21 mois.

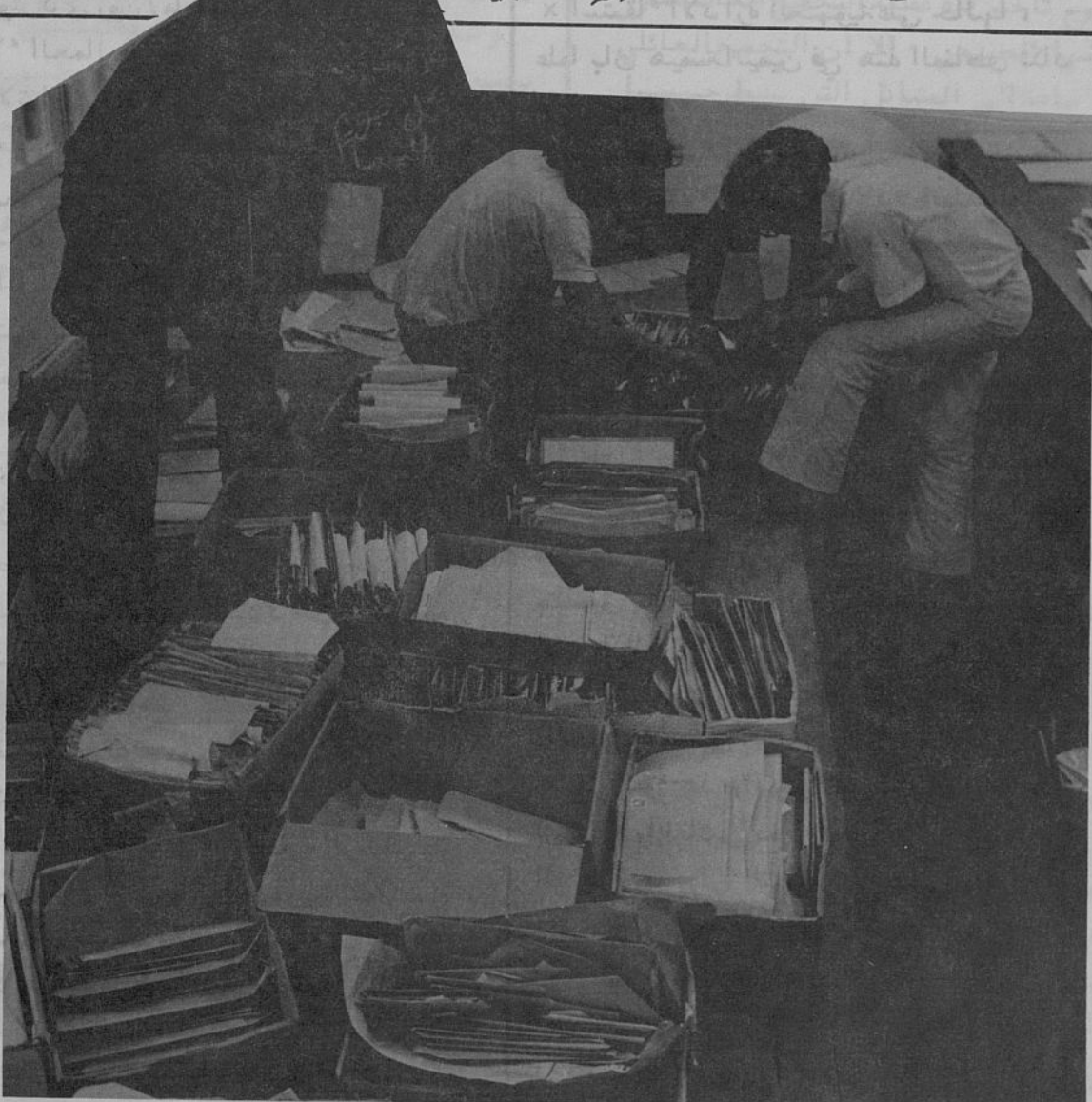
tres immigrés doivent prouver qu'ils sont en France depuis le 1er janvier 1981 et qu'ils ont travaillé sous contrat durant un an.

s du caractère restrictif de ces dispositions, jugé par ces manifestants, ces derniers ont ajouté que l'état de complications qui ne trouvent aucune origine dans la circulaire concernée.

بدون أوراق

مشكل العمال الزراعيين

فرع افقيون =



لقد سبق للجالية المغربية ان تعرضت في ملف خاص بحملة تسوية اوضاع العمال عديمي الاوراق، سبق لها ان تطرقت لوضعية الموسميين الزراعيين بالجنوب، وها هي اليوم تعود لتطرح المشكل من جديد، رغبة منها في تغطية النضالات الواسعة والساخنة التي يخوضها الموسميون في مدينتي افنيون ونيم حيث تلعب فروع جمعية المغاربة بفرنسا واتحاد العمال المهاجرين التونسيين دورا طلائعيا دون ادنى شك.

وتود الجالية في هذا العدد ان تتطرق اولا باول لمختلف حالات "عديمي الاوراق" بالجنوب الفرنسي وكذا الالهة نقط الخلاف مع السياسة المنتهجة اتجاههم من طرف الحكومة، وفي الاخير نبذة تاريخية عن اهم النضالات التي خاضها في علاقة وتنسيق وطيد مع دار العمال المهاجرين، خصوصا منها الاضراب عن الصعام : دلالة اهميته والنتائج المنتظرة منه.

تتمه ص 3

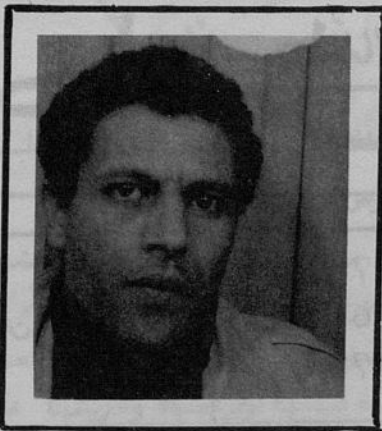
هتير الأخبار

معمل الكليبر كولومب

في المعمل المذكور، أغلبه العمال معارضة
يفشلون في ظروف مزرية وخطيرة للغاية :
x يعملون في تخليط مواد خام .
x الدخان والروائح الدرية .
x غالبا ما يموت العمال تحت الآلات .
إضافة إلى هذا ، ومقابل هذه الظروف
الإنسانية، يتقاضى العمال أجوراً قليلة
أما ظروف وشروط العمل فغير متوفرة . وفي هذا
الصدد ، قررت الإدارة أن تصدر 1040 عاملاً
من هذا المعمل ، بدون تادية الواجبات المترتبة
على ذلك : وأغلب اللذين سيضطرون اشعلوا
في هذا المعمل 25 أو 35 سنة .
كما أن إدارة المعمل تريد أن تتدعهم
بدفع بعض الفوائد مقابل كل هذه الاعوام
من الشغل والمحن والجحش داخل المعمل .
في هذا الاطار بدأ العمال معركة ضد
القرار المذكور منذ يوليوز يطالبون المساهمة
س رفاههم في النضال .

وفاة عامل مغربي ، وتصرفات القنصلية والبنك الشعبي

عودتنا السلطات المغربية بفرنسا (السفارة
والقنصليات) على اشكال شتى من الالميات
والتنكر السافر اتجاه اوضاع المغاربة المهاجرين
بل اكثر من هذا توأطئها مباشرة او عبر امتداد
الوداديين لبوليسية مع السلطات السابقة
والباطرونات الفرنسيين من اجل قمع تحركات
النضالية والمطلبية للهجرة المغربية .
لذا لا نستغرب اليوم من سلوك اتجسأه
وفاة مهاجر مغربي بالكلشي بدون عائلته
او روابط عائلية في امكانها تحمل مسؤولية
مصاريف ارسال جثة المرحوم الى ارض الوطن
وقد دعت حالة انعدام قرابة هذه السيدة
بوتمين ايم امان فاطمة من جنسية جزائرية
ان تتصل بالسلطات المغربية المسؤولة (
(القنصلية) ابلاغها خبر وفاة مواطن مغربي
اسمه مسبوط محمد من مواليد الرحامنة الجنوبية



سنة 1950 منتظرة من هذه السلطات لقيام
بواجبها في انقال الجثة كما يفترض العرف وادنى
حقوق المواطنة والانسانية فما كان من السفارة
الا ان ترسلها الى البنك المسمى بالبنك
الشعبي الذي لم يتورع ولم يخجل من طلب
ما يناهز 15000 الف فرنك من السيرة مقابل
انقال الجثة الى المغرب .
وامام هذه الخساسة السافرة وانعدام ادنى
حس انساني ، اضطرت السيدة بوتمين فاطمة
لتحمل مسؤولية المصاريف لدفعه بباريس
بعيدا عن ارض الوطن وتتقدم الجمعية
باسم مناضليها بتعازي الحارة الى عائلته
الفقيد والشكر للسيدة بوتمين فاطمة لعملها
الانساني .

مدا يجري داخل معمل شوصون

عامل مغربي ضحية ممارسات عنصرية في
معمل شوصون

عرف معمل شوصون في المدة الاخيرة
موجة احتجاج عارمة ردا على الممارسات
العنصرية والاستغلال المصعد الذي لا
زالت ادارته المعمل تمارسها ضد
العمال واساسا العمال المهاجرين
فامام التراجعات الخطيرة لادارته
المعمل عين المناسب الي حقتهم الطبقة
العاملة بفضل نضالاتها . قام
عمال شوصون وفي طليعتهم
المهاجرين بتحريك واسع في المدة
الاخيرة احتجاجا على الوضعية المزرية
التي يعيشونها خصوصا فيما يتعلق
بالسكن .

فمنذ سنوات عمدت ادارة شوصون
بدعوى بناء منازل يستفيد منها العمال
على اقتطاع 1 في المائة شهريا من
اجورهم ، لكن شيئا من ذلك لم يتحقق .
حيث لا زال العديد من العمال و
خصوصا العمال المهاجرين يعيشون
اوضاعا مزرية و يسكنون في براريك
القصد ير مثل التي توجد برزقة اوجيني
بجانفيلي اوفي بيوت ضيقة يكدسون
فيها مع اطفالهم فيها ينامون وفيها
يطبخون صعامهم 000 الخ لا تتوفر
فيها المرافق الضرورية والشروط الصحية
للعيش الشهي الذي يجعلهم واطفالهم
معرضة لأمراض قد تكون خطيرة من بيض

بينها الروماتيزم وفقر الدم .
فبعد الانتظار الطويل للعمال وامام
مماطلات الادارة . ذهب احد العمال
المغاربة بعد ان نفذ صبره وتمكن بعد
بحث طويل في العشوة على مسكن لائق
به وباطفاله فذهب الى ادارة المعمل
للقيام بالاجراءات الضرورية لاسترجاع
القدر الذي اقتطعته الادارة من اجرتهم
حتى يتمكن من الاستفادة منه في اقتناء
المسكن الجديد . لكنه فوجئ برفض الادارة
لطلبه المشروع . اكثر من ذلك فقد
تعرض هذا العامل الى استفزازات و
ممارسات عنصرية قهده بالطرده من
عمله ، حيث عملت الادارة كعادتها و
يتناسق مع مظهر مصالحها الطبقية ،
الى اختلاق الحجة الواهية من اجل
تبرير هذا التصرف التعسفي الذي لا
يراعي أبسط الحقوق الانسانية
لقد كان رد العمال حاسما وسريعا
في مواجهة وادانة هذه التصرفات .
لقد قام العمال بعقد التجمعات
داخل المعمل لدراسة الوضعية ، وجمعت
المئات من التوقيعات على عرائض للتنديد
بهذه الممارسة وقد اعطت هذه التعبئة
وهذا التضامن نتائجها الاولى بحيث توصل
العمال بفضل التحامهم ويقظتهم الى فرض
تراجع الادارة عن قرار الطرد . وفرضوا على
الادارة مناقشة ملف السكن المطروح بحدة
كما أن هذا التحرك النضالي مناسب للطرح
المطالب اخرى تهم المهاجرين بالدرجة

الاولى مثل مشكل التكوين المهني وال
المساوات في الحقوق بين المهاجرين و
الفرنسيين . وضمن ذلك صرح مشكل العمال
الموقتين الذين يعيشون النهب والضغط
المزدوج من طرف الشركات (لتزيم)
ومن طرف ادارة العمال . فهناك العديد
من العمال المغاربة يعيشون هذه الوضعية
منهم من يشتغل كمؤقت في هذا المعمل
ازيد من ثلاث سنوات بدون انقطاع دون
ان تعترف لهم ادارة المعمل بادنى حق من
حقوقهم وتفرغ اندماجهم ومساواتهم مع
رفاقهم الرسميين .

اف هذه الصورة المختصرة تعطي لمحة
عن الوضعية المزرية التي يعيشها العمال
المهاجرون المغاربة الذين باعهم الضيقة
الحاكمة في بلادنا بابخس الاثمان لاسيادها
الامبرياليين يستغلونهم ويمتصون مائهم
كما يريدون .
ان جمعية المغاربة بفرنسا المدافع
الامين عن الهجرة المغربية قد بشدة
هذه الممارسات وتعلن تضامنها المطلق
مع العمال في شوصون من اجل وضع
حد لتعنت الادارة ومن اجل تحقيق
مطالبهم العادلة .

— الحق في السكن اللائق وفي
أسرع الاوقات .
— ترسيم العمال الموقتين وتمتعهم
بكامل حقوقهم .
— المساوات في الحقوق بين
المهاجرين والفرنسيين

دليل المهاجر

يهدف الى العام المهاجر المغربي بما له من حقوق وما عليه من واجبات .

وواضح من خلال هذا الركن ان المقصود وخاصة عندما نتطرق لنصوص ومشاريع قوانين ليس هو الدعاية لهذه القوانين او الدفاع عنها ، ذلك اننا كجمعية للعمال المغاربة عملنا ونعمل باستمرار على ابداء رأينا في الهفوات والنواقص التي لا زالت تحتوي هذه القوانين . ثم ان نضالنا اليومي والتضاهرات التي نظمناها والمبادرات التعبوية التي نتخذها مطالبة بتحسين ظروف وازدواج العمال المهاجرين ، وانتزاع مكاسب جديدة لصالحهم هي الرد السليم على هذه القوانين التي سنتطرق اليها عبر الاعداد المقبلة في مثل هذا الركن . اذن يبقى الهدف المنشود هو تعريف العامل المهاجر وتبليغه مستجدات ما ينظم حياته اليومية السياسية والنقابية والادارية .

من هذا المنطلق ، فالقوانين الجديدة اي الصادرة ما بعد 10 ماي قد اخلت تعديلات كثيرة على القوانين السابقة . ويمكن حصر هذه التعديلات في النقاط التسع التالية :

- 1 - الطرد من فرنسا
- 2 - تسوية وضعية العمال بدون اوراق
- 3 - الدخول الى فرنسا
- 4 - الاقامة بها
- 5 - التجمع العائلي
- 6 - الشغل
- 7 - اللجوء السياسي
- 8 - حق التجمع
- 9 - الزواج

وسنكتفي في هذا العدد باعطاء مراجع الدوريات ومشاريع القوانين التي تنظم كلا من هذه النقاط على امل التطرق لها واحدة بعد الاخرى في اعدادنا المقبلة .

تتمة ص2

وضعية العمال بدون اوراق

بفرنسا . ان جمعية المغاربة بفرنسا ودار العمال المهاجرين بفيهم هذه السنة بتنظيم المهرجان الثقافي الخامس للهجرة على صعيد فرنسا . نعتقد بانه سيكون فرصه ثمينة لاثارة النقاش حول هذه القضايا وللبدئ في تطبيق شعارها الاساسي " المساوات في الحقوق والتضامن الاعمى " . هذا المهرجان الذي سيبتدى في 15 ماي وينتهي يوم 20 يونيو ، والذي سيضم عددا من الانشطة الثقافية ، السياسية والترفيهية .

1 - الطرد من فرنسا	دورية : 81/5/27 دورية : 81/7/6 دورية : 81/8/7	مشروع القانون رقم 16.497 المعدل لشروط دخول واقامة الاجانب بفرنسا
2 - تسوية وضاع العمال بدون اوراق	دورية : 81/8/11 دورية : 81/8/27	مشروع القانون رقم 16.496* ، تشغيل العمال الاجانب المقيمين بصورة لا قانونية
3 - الدخول الى فرنسا	دورية : 81/8/5 (رقم 17 - 6)	مشروع القانون رقم 16.497
4 - الاقامة بفرنسا	دورية : 81/7/6	
5 - التجمع العائلي	دورية : 81/7/10 دورية : 81/8/5	
6 - الشغل	قرار : 81/8/5 دورية : 81/8/7	مشروع القانون رقم 16.496
7 - اللجوء السياسي	دورية : 81/7/6 دورية : 81/8/5	
8 - حق تكوين جمعيات	—	مشروع القانون رقم 16.498 ، ويتعلق بالجمعيات المسيرة قانونيا أو عمليا من طرف الاجانب
9 - الزواج	دورية : 81/7/6	مشروع القانون رقم 16.497

* ما يتعلق بالشغل

تعلم جيدا اخي المهاجر انه منذ 10 ماي 1981 عرفت فرنسا انتصار اليسار ، وبالتالي وصوله الى الحكم . واذا كان هذا الحدث قد شكل منعطفا سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا بالنسبة للمجتمع الفرنسي بالدرجة الاولى ، فلا بد من الانتباه ان لهذا المنعطف تأثير وانعكاس واضح على اوضاع العمال المهاجرين بشكل عام بهذا

البلد

فمنذ ذلك التاريخ سنت عدة قوانين ومراسيم ، واتخذت عدة مبادرات في مجال تنظيم الجالية العاملة بفرنسا . مما ادخل عدة تعديلات قانونية وادارية على ما يحكم وجود المهاجرين بالارض الفرنسية . من هنا ، ومن موقعنا كجريدة موجهة اساسا الى العمال المغاربة بفرنسا ، نرى من الضروري ان نفتح هذا الركن الذي



رهن الاعتقال او اصدرت في حقهم احكام
جائرة كما هو الحال لحزب الاتحاد
الاشتراكي وكذا الكونفدرالية الديمقراطية
للشغل .
واذا اصفنا كل هذا الى المئات من
المعتقلين النقابيين والسياسيين
والعسكريين اللذين لا زالوا يقبعون
في السجون والمعتقلات العديدة ببلادنا
والى الاوضاع المزريه واللائسانية التي
يعاني منها هؤلاء المواصين المخلصين
لفضاي شعبهم اتضحت لنا باللموس محنة
الديموقراطية بمغربنا ومحنة حقوق الانسان ،
والى اي حد تدا سكرامة المواطن تحت
سياط الحكم الرجعي .
كل هذا ومع ذلك تدعي الرجعية ان
مغربنا حر وديموقراطي ، وانه يتوفر

على مؤسسات ديموقراطية من برلمان
ومجالس بلدية وقروية ، وان الدستور
يضمن حرية الرأي والتعبير والتجمع ويسمح
بتعددية الاحزاب وضمن حتى حق
الاضراب .
ليس هذا من باب الاستخفاف بحرية
وكرامة المواطن المغربي ؟
ليس هذا زورا ومهتاناً ؟
نعم ان الجماهير الشعبية المغربية
تدرك اليوم اكثر من اي وقت مضى ان
الدستور والقوانين لا يخرمها حتى
اصحابها ، وان ما يسمى المؤسسات
التمثيلية " الوطنية " منها و " الاقليمية "
مزيفة ومفروضة بكل اساليب الترغيب والترهيب
والرشوة والتهديد ، وانها في الواقع

ليست الا للاستهلاك الخارجي على
التخصص .
خلاصة القول ان الجماهير الشعبية
تعرف من هم مثلوها الحقيقيون ، ابناؤها
المخلصون المناضلين الذين يدافعون يوميا
عن لقمة عيشها وكرامتها وحريتها دون
الحاجة الى رشوة او اغراء . بل بالعكس
متحملين في ذلك كل التضحيات وهذا
ما تشهد به السجون والمعتقلات ، ودور
التعذيب العلنية والسرية .
اننا ، جمعية المغاربة بفرنسا ، لا
يسعنا الا ان نرفع صوتنا عاليا الى
جانب هذا النضال اليومي والدؤوب من
اجل فرض الديمقراطية الحقيقية ببلادنا .

دور الرجعية المغربية اتجاه السياسة الإمبريالية الأمريكية

قد شكلت انتفاضة 20 يونيو،
منعرجا جديا هام على مستوى الساحة
السياسية المغربية، والمسألتين البارزتين
في هذا التحول هما: انتهاء المسلسل
الديموقراطي المزيف، والاجماع الوطني
المزعوم ،

والجدير بالذكر أن الانتفاضة
تزاوجت مع مواءمة جديدة دبرها الحكم
الرجعي ضد قضيتنا الوطنية، التي تجلت في
ما أسفرت عنه مقررات نيروبي، التي تدخل
قضية صحرائنا المغربية في مسلسل جديد
من المساومات والمقايضات الدولية، وتزج
بها في مزيد من الطعن والتشكيك
كما أن هذه الاحداث التي عرفها
المغرب في ظرف وجيز من الزمن، ضد جاءت
في خضم التغيير السياسي الذي حصل في
فرنسا، مع بداية شهر ماي وقد كانت
نتيجة هذا التغيير بالنسبة للرجعية
المغربية هو فقدانها لاجد دعائمتها
الخارجية الاساسية، وحاميها الامين، ألا
وهو النظام الفرنسي السابق، لقد أصاب
الرجعية المغربية الدعر من هذا التغيير
على الرغم من كل ما قام به النظام
الفرنسي الجديد من أجل طمأنيتها: زيارة
وزير الخارجية الفرنسي للمغرب مرتين:
زيارة رئيس الدولة المغربي لفرنسا، الخ،
لكن المجاملات الدبلوماسية شيء
والواقع شيء آخر، فمنذ تغيير النظام في
فرنسا أصبح المغرب محط اهتمام خاص من

طرف أمريكا، فقد شهد المغرب خلال الاشهر
القليلة الاخيرة، حملة من زيارات الوفود
الامريكية من مختلف الاصناف والانواع
تكاد تشبه "الغزو"، وقد شكلت الواجهة
العسكرية أساس هذا التوافد الأمريكي على
المغرب، الذي تجسد بشكل رئيسي في:
- الزيارات المتتالية التي قام بها
للمغرب عدد من المسؤولين العسكريين
الامريكيين، وعلى رأسهم كاتب الدولة في
الدفاع ،
- زيارة كاتب الدولة الأمريكي في
الخارجية، الجنرال هيغ ،
- تقوية التواجد العسكري الأمريكي
في المغرب عن طريق بعث الخبراء العسكريين
والعمل على اعادة فتح وتنشيط القواعد
الامريكية في المغرب،
توقف ستة بواخر حربية أمريكية
في طنجة، وهي بواخر تابعة للأسطول
الامريكي السادس المرابط في البحر المتوسط
زيارات وفود كبيرة من رجال
الاعمال الأمريكيين،
- وشم في النهاية، ولتنويع كل هذا
الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة ،
رئيس الدولة المغربي،
هذه بعض المواءمات التي توءكد
المركز الحيوي الذي أصبح يحتله المغرب
بالنسبة للإمبريالية الأمريكية
في الاستراتيجية العدوانية لادارة ريغن
الامريكية، وهذا ما عبر عنه رئيس

الدولة المغربي في ندوته الصحافية
بباريس، حين قال أن زيارته لأمريكا
ضرورة جغرافية استراتيجية، وهذا
صحيح اذا أخذنا في الاعتبار الدور الذي
يلعبه المغرب في خدمة المصالح الإمبريالية
في افريقيا، وموقعه الاساسي كمدخل للبحر
الابيض المتوسط والمنطقة العربية، هذه
المنطقة التي يعتبر المغرب فيها أحد
الركائز الاساسية للسياسة الأمريكية،
وبالضبط فيما يخص الوطن العربي فان
الرجعية المغربية تواصل نشاطها التأمري
ضد القضية العربية، وفي هذا الصدد، فقد
شكلت مهزلة قمة قاس، ونهايتها المخزية،
محاولة أخرى من جانب النظم لتنظيم
خيانة أخرى ضد القضية العربية، وذلك من
محاولة تمرير مشروع فهد، الذي لا يشكل
سوى مطية تريد الرجعية العربية الركوب
عليها لتلتحق مجتمعة بخيانة كامب
ديفيد،
هذه بعض الملامح التي تدل على الانتماء
الكامل للنظام المغربي في أحضان
الإمبريالية الأمريكية، وهو في طريق أن
يصبح قاعدة عسكرية واقتصادية لها، بعد
أن شكل قاعدتها السياسية، ان هذا أمر
يتطلب من كل المناضلين المناهضين
للإمبريالية التنديد به وفضحه والوقوف
في وجهه، حتى لا يصبح وطننا قاعدة
عدوانية ضد الشعوب المكافحة في افريقيا
والوطن العربي، ومرتعا للإمبرياليين،

مع هذا العدد ملحق معانا

مزیداً من الصمود لهزم مخططات الإمبريالية

والصهيونية والرجعية في الشرق الأوسط

ليس من الجديدي للطمعة الصهيونية الاستعمارية أن تضرب عرض الحائط الاعراف والدوليتة، فقاعدتها وجودها مرهون يتحد كل ما يسمى بقانون وكل ما يتنزل في الاعراف الدولية بل استعمال لغة القوة هو سلاحها الوحيد، كما استعمر طرف من فلسطين سنة 48. لقد تم احتلال فلسطين برمتها سنة 67 واحتلت كذلك اراضي عربية اخرى جولان سوريا وسيناء مصر وكذا الهمنة على جنوب لبنان، وزيادة على هذا تحدي لكل القوى في المنطقة كتمير المركز النووي للعراق. قد سبق لمجلس الامن ان عبر في قراره رقم 497 الصادر في 17 دجنبر 81 عن " بطلان وعدم شرعية " ضم الجولان وذلك في لائحة تمت المصادقة عليها بالاجماع تطالب " اسرائيل " بالتراجع عن قرارها التعسفي. ان السياسة الصهيونية في الجولان شهدت منذ حرب 67 مراحل عديدة.

اولا تفرغ المنطقة من سكانها وقد تم ذلك في تدمير مدينة القنيطرة عاصمة الجولان بحيث انخفض سكانها من 200 الف الى 13 الف نفسة - زرع المستوطنات، فقد في الجولان منذ 67 اكثر من 30 مستوطنة كما ارتفع عدد المستوطنين الاسرائيليين الى 7 الف نسمة - محاولة ربط الجولان بالاقتصاد الاسرائيلي الى درجة أصبح فيها الان 3 الف عربي ينقلون من الجولان الى فلسطين المحتلة للشغل.

- في 3 يونيو الماضي اتخذت السلطات الصهيونية قرارا لعرض الجنسية الاسرائيلية على كافة المواطنين في الجولان ولوان باب التجنيس قد فتح منذ صيف 80. لذا يتضح من خلال هذه الخطوات ان الكيان الصهيوني مهد لقرار الضم بسلسلة من الاجراءات كانت تكب منذ بدايتها في الضم النهائي للجولان.

لقد جاء الضم الكامل للجولان بعد فشل قمة فاس المفجر من طرف " المسمى بمشروع فهد " الذي ينص باعتراف بالكيان الصهيوني كدولة مستقلة، ولم ينص بشرعية منظمة التحرير الممثلة الوحيدة لحقوق الشعب الفلسطيني اتى هذا المشروع لانقاذ اتفاقية كام دافيد التي شاركت فيها كل الرجعية العربية وفي مقدمتها الرجعية المغربية التي لعبت دورا هاما (انظر اعداد الحالية المغربية حول المشرق العربي) فالفشل الذي لقيته اتفاقية كام دافيد راجع لعدم توفرها على اي محتوى وطني او طبقي وعزلت مصر عن الصراع ضد الصهيونية واصبحت ضحية الامبرياليات، هزرت عرض الحائط الحقوق

الوطنية للشعب العربي الفلسطيني والمصري وابتعد من هذا اعتراف النظام المصري بدولة اسرائيل وقيام بعلاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية بين اسرائيل ومصر كشرط اساسي لقطع اي خطوة، تجميد مصر من اي صراع ضد الصهاينة وعملاتهم. فعدالة القضية الفلسطينية شقت طريقها على عدة المستويات واصبحت قوة معنوية تحسب في الحسابات في اي مفاوضة فهي المحور الاساسي في فشل اتفاقية كام دافيد الخيانية. فالدوائر الامبريالية والصهيونية واعية لما تحمله قضية الشعب الفلسطيني من اخطار لمصالحهم في المنطقة الاستراتيجية والاقتصادية. اد يعني نجاح مخططات الفلسطينيين في ضرب الدركي الصهيوني وعملاته والمصالح الاقتصادية الهائلة التي تحميها بمباركة كل الامبرياليين بشتى تلاوينهم. في هذا الصدد ستحتفظ الامبريالية بمصالحها بأي وجه كان، فالاعتماد بالنظام المصري حاليا لاتهام كام دافيد هو محتمل لعدة تقلبات داخلية كصراع السادات اخيرا وبحكم الاتفاقية ستنتهي ابان شهر ابريل 82 بما فيها من التنازلات والمصحيات، فاعتماد الامبريالية لمصر للعباي دور اخر افقسه مسدودة، سوى التواجد العسكري الامريكي في مصر للتدخل بصراحة لاصوات التحرك في المنطقة بحكم ان النظام المصري معتمدا بالصف الاول بالاغاثات المالية التي تغطيها الرجعية السعودية. في هذه الوضعية غيرت الامبريالية الامريكية استراتيجيتها التي تهدف الى خلق قطب تسلطي ورجعي الذي يمكن الاعتماد عليه اتجاه اي خطوة مقبلة، في هذا الاتجاه قامت امريكا بعدة اتصالات في المنطقة وتركيزها اساسا على الرجعية السعودية، تجلت هذه الاتصالات بتجهيزها عسكريا وتسليمها 5 طائرات " اوك " المجهزة بردارات الكترونية ذات تقنية عالية قصد تصعيد المراقبة للمنطقة. ولكون السعودية الممولة الاساسية لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في هذا الباب تتمكن ان تهيمن وتساوم كمتعتقد على كل من سوريا والمقاومة الفلسطينية. فحبر هذا الدور الذي تحمله الرجعية السعودية اتى " مشروع فهد " الذي هلت له كل الاوساط الامبريالية بشتى تلاوينها وحتى حزب العمل الصهيوني الذي اعرب بان مشروع فهد خطوة ايجابية، فالاجاب للصحفاينة في مقدمتهم حزب العمل هو الاعتراف باسرائيل ككيان ودولة مستقلة وكذلك جرح العناصر الرجعية الفلسطينية

للحوار تحت ضغوطات السعودية وبلوا الرجعية الاردنية قصد التبنّي لما يسمى بالاستقلال الذاتي تحت العسكرة الاسرائيلية هذه ما هي احدى جديدة. فكيف حزب العمل الذي كان سابقا في السلطة ان يتخلى عن قطاع غزة والضفة الغربية، بل هو الذي احتلها سنة 67 وشرد الفلسطينيين الفلسطينيين وطردهم من ديارهم واراضيهم واحتل الجولان لسوريا وسيناء لمصر فمشروع حزب العمل الصهيوني حول التسيير الذاتي ما هو الا قذاع جديد من اجل كسب الوقت والاصوات الفلسطينية بين داخل فلسطين المحتلة.

فزيارة المبعوث الامريكي حبيب لكل من لبنان - سوريا - الاردن - السعودية واخيرا اسرائيل جاءت لفك النزاع بين سوريا واسرائيل حول الصواريخ الموجودة في بقاع لبنان وجر سوريا الى طرقة المفاوضات الثنائية قصد تشتيت ما يسمى بجبهة الرفض وعزل القوى التقدمية الفلسطينية واللبنانية من جانب اخر جر الاردن الى مائدة المفاوضات لصاينة على الشعب الفلسطيني.

ان الضم التعسفي للجولان يعتبر اولا اختبار مصر عن دورها الجديد اتجاه سوريا والمقاومة الفلسطينية وتحديا لسوريا وجبهة الرفض باعتبار سوريا هي الواحدة التي ستواجه اسرائيل اما العمل الفدائي للمقاومة الفلسطينية سيقى سوى في موقف الدفاع لكون تواجدها في بعض مناطق الجنوب اللبناني، ومحصورة بالقوى الفاشية الانعزالية المساندة من طرف اسرائيل والامبرياليات ومن جانب اخر تواجد قوات الامم المتحدة جنوب لبنان، من جانب اخر العراق في حرب لا نهاية لها مع ايران والخلافات الايدولوجية مع سوريا، السعودية الاردن والرجعية الاخرى في صف وراء مشروع فهد الخياني لقضية الشعوب العربية هذه بعض الملامح للوضعية الراهنة في منطقة المشرق العربي. لذا يطرح على كل القوى الحية عبر الوطن العربي ان توحّد صفوفها من اجل خلق تيار موحد قصد اسقاط مشروع فهد الخيث وكل المشاريع الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن اجل تعزيز حركة المقاومة الفلسطينية وسوريا والشعب اللبناني في نضالهم الوطني.

عاش النضال التحرري للشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية

بعد انتفاضة 20 يونيو اعتقالات في الأوساط الشعبية

بعد ان اعلنت الجماهير الشعبية المغربية خاصة في الدار البيضاء، يوم 20 يونيو الاخير، افلاس ما سمي بالسلسل اليموقراطي الذي هرجت له ابواق دعاية الحكم الرجعي طيلة الست سنوات الاخيرة .

وبعد ان لم يعد اى مجال للرجعية المغربية في مواصلة ديمافوجيتها عن الديموقراطية المزعومة، ها هي ذى الاوراق

ثابتة، و هي ان طبيعة الحكم - سواء في مرحلة ما يسمى بالانفتاح والانغلاق - لم تتغير ولن تتغير: انه حكم يقوم على القسوة والقهر والعداء التاريخي للديموقراطية، وانه لا يطبق اى نوع من الحرية، سواء حرية النخب والارتشاق لحلفائه من البورجوازيين والاقطاعيين والعملاء، وما القهر التي وجهت وتتوجه للحريات العامة



قد انكشفت اليوم، وهاهي الاقنعة تتساقط الواحدة بعد الاخرى، لتظهر اصحابها على صورتهم الحقيقية، صورة البهسب والاستغلال والمحسوبية والقمع الجهنمي الاقتصادي والسياسي . وهاهي الاحداث والوقائع تؤكد، لمن لا يزال يشك في ذلك ولمن كان يحلم بإمكانية تحقيق بعض الوعود، في ظل ما اعتبروه انفتاحا، ان ذلك ليس الا ضرب من الاوهام، ان لم نقل تهرب من تحمل المسؤوليات النضالية، والمهام الملقاة على عاتقهم، للتخلص من حكم القهر والاستعباد .

نعم لقد شكلت انتفاضة يونيو، منعطفاً رئيسياً بالساحة السياسية المغربية، باعتبارها قصيدة مع مرحلة الاوهام التي حاول الحكم من خلالها اسدال ستار من الضباب على طبيعته كحكم رجعي وقمعي مطلق .

خلاصة القول لقد اثبتت الانتفاضة الشعبية ان النهج الذي سار عليه الحكم الرجعي لا يمكنه ان يخفي حقيقة اساسية

وهكذا وفي نفس الاصر، حصر الرد الوحشي على التظاهرة السلمية للجماهير الشعبية ضد الغلاء الصاروخي الذي عرفته جل اعمواد الغدائية الاساسية، عمد الحكم القائم، تحسباً لاحداث مشابهة في المستقبل، الى فرض ما يشبه حالة الحصار على مدينة البيضاء وذلك بتقسيمها الى خمس عمالات اقل ما عنها انها عمالات بوليسية همها الوحيد احصاء انفس المواطنين وتتبع تحركاتهم .

ومن جهة اخرى نجد الحكم الرجعي قد عمد "بولسة" شاملة للبلاد، بتطويقها بشبكة مترامية الاطراف من البوليس السري والمخبرين . ويظهر ذلك جليا فيما عرفته الجامعة المغربية اخيرا من تطورات . فقد تمت عسكريتها وتطيرها بحراس عسكريين بدل المدنيين، وعلى ذكر عسكري الجامعة تبدر الاشارة الى الحملات القمعية والمحاكمات الصورية التي يتعرض لها الطلاب المغاربة ومنظماتهم العتيدة تحت "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"، فعلى اثر رد هم النطالي والواعي الذي عبروا من خلاله على احتجاجهم وسخطهم على فرض القرارات التي لم تمارسها الى حد الان غير الانظمة افاشية، كما هو الحال في بعض بلدان امريكا اللاتينية، مثل الاوروغواي والسيلي، حيث عمداً الكليات يعينون من ضمن طباط الجيش وتشهد على هذه الحقيقة المرة الاحكام القاسية التي صدرت في حق العشرات من طلاب مناطلي ومسؤولي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، حيث بلغ الحكم عدة سنوات لمجرد ان الطلاب المحاكين قد ساهموا في تجمع بوليتهم او عبروا عن احتجاجهم عبر اضراب او في تظاهرت سلمية . وطبعاً لم يقف النظام عند هذا الحد، بل قرر اخيراً اخضاع المدرسة المحمدية للمهندسين بكاملها، طلاباً واساتذة وادارة، للنظام العسكري، تتحكم فيه وتسيره السلطات العسكرية .

وفي نفس الاطار، لا يزال جزء من القوى الديموقراطية في البلاد في حالة منع ضمنية حيث اغلقت مقراتها ومنعت صحافتها، كما العديد من مناطليها وقادتها لا يزالوا

تمة ص 7



مصالح شعبنا بين أفياب الديمقراطية والبرجوازية النبعية المحلية

تتمة ص 11

الوضعية المعاشية للجماهير

ففي الوقت الذي تعيش فيه الطبقات الحاكمة البدخ المفرط، وتزدحم فيه السيارات الفخمة في الشوارع وتنفق فيه ملايين الدراهم في الحفلات الراقصة، يعيش أكثر من 7 ملايين من أبناء شعبنا الفقر المدقع ومقابل الأثراء الفاحش لهذه الطبقة، تتصاعد البطالة في أوساط الجماهير الشعبية. حيث أكثر من 36 / من اليكسان النشطين لا يتوفرون على شغل، وحتى أولئك الذين يجدونه فهم ينفقون على عائلات معدل أفرادها 6 أشخاص لا يتقاضون عليهم أية تعويضات. فأكثر من 175 / من المستخدمين لا يتوفرون على الضمان الاجتماعي.

إن هذا الواقع المرير الذي تعيشه الجماهير الشعبية في المغرب اليوم هو ما يفسر ضياع شبابنا وتفشي الأمراض الاجتماعية في وسطه بالإضافة إلى الأمراض الناتجة عن سوء التغذية ونقص الفيتامينات والبروتينات حيث إن حوالي 150 / من المغاربة لا يتوفر غذائهم اليومي على 2300 وحدة حرارية (كالوري) الضرورية للإنسان.

في ظل هذا الواقع يأتي الهجوم على القدرة الشرائية للجماهير المحرومة بالزيادة في اثمان المواد الأساسية لحياتها ويدفع بها إلى المجاعة، إن هذا الواقع هو ما يفسر تصاعد معدل الوفيات خصوصا في وسط الأطفال

هذا المعدل الذي بلغ أكثر من 300 الف طفل سنة 80، من بين 900 الف طفل يولد كل سنة

أما في ميدان الصحة

أما في ميدان الصحة ففي الوقت الذي يعالج فيه أعضاء الطبقة البرجوازية التابعة الحاكمة في العيادات الخصوصية وفي أحسن مستشفيات أوروبا وأمريكا لا يجد أبناء شعبنا في المناطق التي توجد بها مستشفيات حتى حبات الاسبرين أما إذا تعلق الأمر بعملية جراحية أو حتى جرح بسيط تجب خياطته، فإن على المصاب اشتراء الكحول والفاصمة والخيط وحتى المقصر والابرة... الخ وعليه أن ينتظر الساعات الطوال أمام المستشفى يقذف به هذا الحارس إلى صاحبه. وعليه أن ينتظر ساعات أخرى لعله يخضع بمقابلة طبيب أو ممرض يسعفه. وعندما يحاول الأطباء و الممرضون استنكار هذه الأوضاع يكسبون مصيرهم الطرد والتوقيف كما حدث سنة 78 بعد أن عزلهم الحكم وحاصروهم علاميا وفصل نضالهم عن نضال بقية الجماهير المسحوقة. وكيف يمكن أن تكون الوضعية غير ذلك في مستشفيات بلادنا. وكيف لا يسلط القمع عن المرضى والممرضين فدولة البرجوازية النبعية لا تعطي لصحة المواطنين أية أهمية، فوزارة الصحة لم تأخذ إلا 4،5 / من الميزانية العامة.

أما مشكل السكن

أما مشكل السكن فحدث ولا جرح، ففي الوقت الذي تبني فيه العمارات والفنادق وتنتشر فيه الفيلات وتبنى فيه القصور الخرافية داخل المدن

وعلى الشواطئ وفي محطات الجليد، تتسع فيه مقابل ذلك مدن القصدير التي يحق تسميتها بحزام البؤس الذي يطوق المدن، والتي يحشر فيها الإنسان والحيوان على السواء، وتنعدم فيها أدنى شروط العيش، فالبراريك تتحول في الصيف إلى أفران لا يطاق العيش فيها وفي الشتاء تتحول إلى مستنقعات للوحل ومصدرا للجراثيم ولكل أنواع المرض. هذا بالإضافة إلى انعدام الواد الحار والماء النقي للشرب. وحتى عندما يوجد فعلى مسافة بعيدة وبمعدل انبوب لكل 850 ساكن.

في ظل هذه الوضعية التي أصبح يعيشها الإنسان المغربي الشعبي عاملا كان أو فلاحا صغيرا وبدون أرض أو تاجر تقسيط أو عاطل في هذه الشروط التي لا يطاق العيش فيها والتي تتجه نحو التدهور السريع يوما عن يوم. خرجت جماهير شعبنا عزلاء إلى الشارع لتطالب بوقف مسلسل التنقيير والاستعباد الذي تعيشه في وطنها الذي ضحت وضحي ابنائها من أجل استقلاله.

لقد خرجت جماهير شعبنا إلى الشارع في انتفاضة يونيو 81 لتواجه دبابات ومدافع البرجوازية المرتبطة بالامبريالية الحاكمة في بلادنا. خرجت لتدافع عن حريتها وعن قوت ابنائها وكرامتها.

فبعدما جربت الجماهير كإفراد وكجماعات صغيرة وضعيفة كل الأساليب الفردية وغير النضالية في حل مشاكلها اليومية. ابتداء من دفع الرشوة لذوي النفوذ للحصول على ورقة رسمية، مروراً بطلب ابن العم والخال... الخ للتوسط لها في حل مشكل ما، وكذا الاحتجاج الفردي في المرافق العمومية، أدركت في النهاية عدم جدوى هذه الحلول، وأدركت أن مشاكلها هي مشاكل مشتركة لشعب بأكمله، ولن تجد حلولها إلا في إطار النضال الجماعي. وهذا الوعي، رغم طابعه العفوي وافتقاره إلى التنظيم المحكم والصلب، هو ما يشكل الفرق النوعي بين الانتفاضتين: انتفاضة مارس 65 وانتفاضة يونيو 81.

أطلبو بطاقة الانخراط من فروع الجمعية ومناضليها.

مما قدوا جريدكم

المتلاضلة

الجالية المغربية

مصالح شعبنا بين أثواب الأمبريالية والبرجوازية التبعية المحلية

تتمه ص 12

الزيت، الزبدة، الحليب)، أي الغذاء الضروري للإنسان والحيوان والطيور والنبات، والذي بدوره لن تستطيع البقاء على قيد الحياة.

يد الأمبريالية وراء

مخططات النظام

والعامل المشترك ما بين الانتفاضتين هو كون كل منهما عبرت عن رفض الجماهير الشعبية في بلادنا لخطة الأمبريالية عبر بنك "بيرد" والبنك المالي الدولي والبرجوازية الحاكمة في بلادنا على فرضها على جماهير شعبنا، سواء عبر الخداع والكذب والتزوير، أي ما يسمى بالسلسلة الديمقراطية والسلم الاجتماعي، أو عبر الدبابات والمدافع والعسكر والبوليس عند ما تطفن الجماهير الشعبية للعبة وتنزل إلى الشوارع لتطالب بحقوقها المشروعة في الخبز والحرية والعيش الكريم.

لقد نصت تعليمات "بيرد" التي طبقتها الطبقة الحاكمة في بلادنا ضد المصالح الجماهيرية قبل وبعد انتفاضة مارس 65 على ربط اقتصاد بلادنا بعجلة السوق الأمبريالية وتوجيهه لخدمة المصلحة المشتركة للطبقة الحاكمة والرأسمالية العالمية.

ففي الميدان الصناعي والتجاري

ففي الميدان التجاري والصناعي، اتجهت هذه السلسلة نحو تصدير المواد الأولية للخارج تستفيد منها الدول والشركات الأوربية، ويعود مردودها إلى جيوب الطبقة الحاكمة عوض تصنيعها محليا من أجل خلق وتوفير الشغل لابناء الشعب المغربي. وحتى تتمكن من تحقيق الربح كذلك بعد تصنيع هذه المواد في الخارج وإعادة بيعها لجماهير الشعب المغربي بأضعاف ثمنها وممارسة المضاربة عليها. كذلك بدعم من الأمبريالية التي تحكم قبضتها على كل الابناك وكل المرافق المالية والتجارية في بلادنا. وهكذا دخلت بلادنا منذ ذلك مرحلة الاستعمار الجديد. وتعمقت تبعيتها للمصالح الاحتكارية العالمية، حيث ضرب هذا التوجه كل محاولة لتصنيع البلاد وتم خنق الصناعة التقليدية وأصبحت بلادنا أكثر فأكثر سوقا لترويج المنتجات الأمبريالية.

وفي الميدان الفلاحي

وفي الميدان الفلاحي، عوض زرع الحبوب وتوفير الغذاء للجماهير الشعبية، عملت الطبقة الحاكمة في بلادنا وفق تعليمات "بيرد" على غرس أشجار الليمون والحوامض والبواكر، وكذا الشمنذر والقطن لتصديره إلى الخارج وتبيعه بثمن أفضل من الثمن الذي ستبيع به القمح للمغاربة الفقراء ونتيجة لهذا التوجه ولدى تحقق الطبقة الحاكمة المزيد من الربح كان يجب أن تتوفر على أراضي أكثر اتساعا يصاح استثمارها بالآلات الميكانيكية.

وضمن هذه الخطة كان لابد من طرد الفلاحين الصغار من أراضيهم بجميع الوسائل، الشراء، بإخس الأثمان، الترامى على أراضي الأفراد والجماعات، وتسخير البوليس والجيش لنزع أراضي الفلاحين بالقوة بدعوى المصلحة العامة. 100 الخ فالبرجوازية وحلفاؤها في بلادنا لا يقتصرون عند هذا الحد، فهم يسحقون الجماهير ويستغلونها حتى بعد انتزاع أراضيها وتشريدتها وتجهيل ابنائها. أن هذه البرجوازية المتسلطة على بلادنا من أجل تمويل مشاريعها وتسهيل استثمار الأراضي التي انتزعتها تعلن للشعب أنها تريد تنمية الفلاحة في البلاد وتفرض على الجماهير المسحوقة ضريبة غير مباشرة كالزيادة في ثمن السكر لإنشاء السدود. وتستعمل هذه السدود في سقي الأراضي المنتزعة وتزرع فيها منتجات لا تستجيب لحاجيات الطبقات الشعبية والأدهى هو أن بلادنا بعدما كانت سنوات الستينات تصدر أكثر من 17 مليون قنطار من القمح سنويا، أصبحت تستورد أكثر، وتدفع للجماهير الشعبية ثمنه في السوق المحلية مضاعفا للأمبريالية والبرجوازية الحاكمة. أن هذا التحالف الطفيلي المتسلط على شعبنا ليتورع على استغلال الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها البلاد مثل الجفاف الذي عانى منه شعبنا في السنوات الأخيرة لتكدس الأموال الطائلة عبر الضاريات على القوت اليومي للجماهير المسحوقة وعلى حساب جوعها وجوع أطفالها.

في ظل هذه الوضعية لم يبق أمام الفلاحين الفقراء في بلادنا إلا الهجرة إلى المدينت لتضخيم صفوف البطالة، وتوسيع مدن القصدير أو الانتفاخر كما وقع في "أولاد خليفة" و "لوداية" و "انكاد" و "أولاد سعيد" 100 الخ، أو الهجرة إلى الخارج ليعيشوا حياة الغربة والعنصرية والاستغلال اليومي البشع من طرف الباطرونات في المعامل والحقول والمناجم. وليواجهوا القمع البوليسي في الشوارع والمقاهي وماوى السكن ومرات الليترو.

أما فيما يتعلق بالتعليم

أما فيما يتعلق بالتعليم فبعد أن فتحت الحكومة الوطنية سنة 60 عدة مدارس في كثير من مناطق المغرب لتعليم الأطفال ومحاربة الأمية في صفوف الشعب الذي حرمه الاستعمار من هذا الحق حتى يستطيع استغلاله أكثر، جاءت تعليمات "بيد" وقرارات أشباهه الاقطاع والبرجوازية المرتبطة بالاستعمار سنة 65، لتضرب ما تبقى من هذه المكاسب ولتدشن رسميا سياسة التجهيل، لأن فتح أعين الناس ليس في صالحها، فالسياسة التي تنهجها تتعارض مع تكوين أطر وطنية ومع بناء اقتصاد وطني ومع تحقيق الاستقلال الفعلي للبلاد. من جهة أخرى لأن بناء المدارس يتطلب بناء المستشفيات والحدائق... ومرافق أخرى تتطلب من الحكم نفقات لا يستطيع منها مباشرة ومن شأنها أن تضمن خصوصا في البادية استقرار الفلاحين على أراضي كان المخطط ينص

على انتزاعها منهم.

لقد كان هذا جوهر تعليمات "بيد" لشركائها المحليين من أجل إجهاد الاستقلال الذي ناضل من أجله شعبنا وقدم من أجله التضحيات الجسام.

أن هذا المخطط الجهنمي الذي فرض على شعبنا منذ ذلك الحين والذي أدى إلى انتفاضة مارس 65 كان وقتها لا يزال في بدايتها بحيث أن الجماهير الشعبية أحست بثقله وأجبرت مباشرة جانبه المتعلق بقضية التعليم، لكنها ولعدة أسباب لم تعه في شموليته، ولم تدرك مرامي البعيدة والتبعيات التي ستنتج عنه أي التفجير والتشريد والتجهيل الذي سيؤدي إلى الأزمة التي تعيشها اليوم ويعطي انتفاضة أخرى نوعية هي انتفاضة 1981.

الخطوات الثانية من الهجوم على

مصالح الشعب المغربي

أما انتفاضة 81 فقد كانت ورائها كذلك تعليمات نفس المؤسسة الأمبريالية "بيد" التي طبقتها نفس الطبقة التي تسيطر على بلادنا منذ إعلان الاستقلال الرسمي. فبعد أن تم للأمبريالية وشركائها السيطرة على كل المرافق الاقتصادية في بلادنا التجارية، الصناعية، والفلاحية، تعمقت الفوارق الطبقة: باغناء الغني وافقار الفقير، وأصبح أقل من 5% من سكان المغرب يسيطرون على أكثر من 60% من الدخل القومي فتازمت الوضعية في البلاد وارتفعت فوائد القروض التي سلمتها الأمبريالية للدولة، وارتفع ثمن المحروقات وأثمان مواد التجهيز المستوردة، وتبين أفلاس البرجوازية التبعية الحاكمة في القضية الوطنية ومسؤولاتها على جماهير وخيرات شعبنا في الصحراء المغربية. وأصبحت خزائن الدولة فارغة وتوقفت من جراء ذلك كل المشاريع الاقتصادية للدولة، بل بدأت القروض الجديدة تستخدم لرد فوائد القروض القديمة، وعجزت الدولة حتى عن دفع أجور موظفيها.

في هذا الظرف جاءت تعليمات "بيد" من جديد لتعيد هيكلة اقتصاد حلقيتها البرجوازية التابعة الحاكمة في بلادنا، ولتقترح عليها مصدرا آخر للربح بيد أنها لم تنهه بالقدر الكافي، رغم الضرائب، ورغم وثيرة غلاء المعيشة التي تزايدت بأكثر من 88% خلال السنوات الخمس الماضية، ورغم سياسة تجميد الأجور، ورغم البطالة. هذا المصدر هو جيوب الجماهير المسحوقة. هو لقمة عيشها.

وتتلخص تعليمات "بيد" هذه المرة في الزيادة في اغراق بلادنا في التبعية عبر سياسة القروض وتوقيف نفقات الدولة في المرافق الاجتماعية وتحذف صندوق الموازنة.

تتمه ص 10

269 BIS
RUE FBG
ST ANTOINE
75011 PARIS

AL MAGHRIBIA JALYA

N: 23

FEVRIER 82

PRIX 3^{Frs}

☎ : 367.78.86

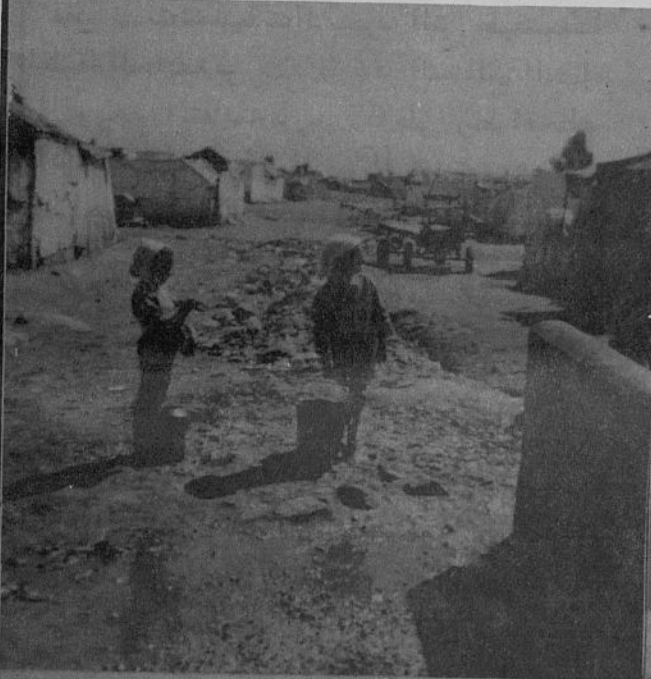


مصالح شعبنا بين أنياب الأمبريالية والبرجوازية

التبعية المحلية

CEUX QUI LUTTENT

CEUX QUI PROFITENT



الوطنية ووقعت فيها اغتالات واعتقالات، و زورت فيها الاقتراعات لصالح القوى الرجعية المتمولة في الاحرار والاحزاب الرجعية الاخرى اى نفس اولئك الذين كانوا في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والحكومة سنة 65. ونتجت هذه المرة كذلك من هذه المهزلة مؤسسات مزيفة سيطرت عليها البورجوازية الكبرى التي ترتبط مصالحها بالامبريالية والتي تسيطر على مراكز التقرير داخل الحكومة وتحمل مسؤولية اصدار قرار الزيادة في المواد الاساسية لعيش الجماهير.

واذا قارنا ما بين الانتفاضتين من زاوية اسبابهما المباشرة، نلاحظ ان الاولى سنة 65 جاءت للدفاع عن حق ابنا شعبنا في التعليم والخروج من الجهل، اى الدفاع عن الشدا الفكرى الذى يسهل للانسان فهم العالم و يخرج من محيطه الضيق ويفتح امامه آفاق جديدة تفيد في وعي تجربته الخاصة وتساعد على تطوير نمط عيشه.

اما الثانية سنة 81 فقد جاءت كرد على سياسة مست الجماهير الشعبية المغربية في غذائها اليومي ولقمة عيشها (الدقيق، السكر، تنمة ص 11

عرفت بلادنا خلال 26 سنة ممرت على اعلان الاستقلال الرسمي، انتفاضتين جماهريتين كبيرتين، طالبت الجماهير الشعبية خلال كل منهما بحقوقها في الخبز والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية. انتفاضتين كبيرتين واجه النظام كلاهما بالديابات و المدافع والقمع العسكرى والبوليسى الذى قتل و جرح واعتقال الاف المواطنين.

إطار ودوافع

انتفاضتين 65-81

x الانتفاضة الاولى سنة 65 اشعلت فتيلتها قرار طرد ابنا الشعب من المدارس وحرما من حقها في التعليم، بالإضافة الى الازمة العامة الناتجة عن البطالة وغلاء المعيشة و انعدام الحريات التي تعاني منها الجماهير الشعبية في بلادنا.

x الانتفاضة الثانية سنة 81 جاءت كرد شعبي جماهري على قرار الزيادة في اثمان المواد الغذائية الضرورية لعيش الطبقات المسحوقة من شعبنا والتي تعاني من البطالة، وكثرة الضرائب، وتفاقم الرشوة وانعدام الديمقراطية واذا قارنا ما بين الانتفاضتين من زاوية المظرف الذى حدثا فيه نجد ان الاولى جاءت في ظرف عرف تجربة ديموقراطية مزيفة ومؤسسات برلمانية واستشارية مصنوعة، سبقتها حملات انتخابية اغتيال والقي القبض خلالها العديد من الديموقراطيين المناضلين وزور الاقتراع وبالتالي اسفرت النتائج على فوز القوى الرجعية متمثلة في جبهة الدفاع عن المؤسسات الديموقراطية الوطنية المعارضة، وتم بعد ذلك تكوين حكومة من البورجوازية الكبرى المرتبطة بالاستعمار وحلفائها من اشباه الاقطاع. صدرت عنها القرارات اللا شعبية التي رفضتها الجماهير الشعبية المغربية عبر الانتفاضة.

اما الثانية (انتفاضة يونيو) فقد تفجرت كذلك في ظرف عاشه ويعيشه كل منا. ظرف عرف كذلك حملة انتخابية مذمت خلالها الصحافة

محتوى العدد

* الهجرة

* المغرب

* الشرق الأوسط

* مستقبل العمال بدون أوراق